



مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية

الباب الثاني

الأشكال المختلفة لتنظيم مهنة المراجعة

الشكل العام	الطرف المسئول	المقومات	المزايا	المخاطر
تنظيم الدولة	الحكومة واجهزتها	يتم بناء التنظيم وفقا للاوضاع والظروف الاقتصادية	تفادي استخدام سوء السلطة	قلة الخبرة المهنية
تنظيم ذاتي	المعاهد والمنظمات المهنية	الخبرة المهنية	سرعة التعامل	استخدام السلطة لاهداف خاصة
تنظيم السوق	القطاع الخاص	متغيرات السوق	موافق لمتطلبات السوق	استخدام السلطة لاهداف خاصه
تنظيم اصحاب المصالح	الحكومه والمهنيين والاكاديميون والقطاع الخاص	كل ماسبق	التعادل بين المصالح	تعدد المصالح وكثرة الخلافات

مراحل تطور المهنة

- المرحلة الأولى ما قبل نظام الشركات :
- أول تنظيم للمهنة كان من خلال نظام ضريبة الدخل الصادر عام ١٣٧٠ هـ .
- اعتبر هذا النظام البيانات المحاسبية سليمة اذا تمت مراجعتها من مراجع معترف به دوليا

تابع المرحلة الأولى ماقبل نظام الشركات

■ عام ١٣٧٥ منح وزارة المالية أول ترخيص لمزاولة المهنة في المملكة

■ في عام ١٣٧٧ هـ انتقلت سلطة منح التراخيص لوزارة التجارة

المرحلة الثانية نظام الشركات

- كان اول اعتراف نظامي لمهنة المراجعة في نظام الشركات الصادر في تاريخ ١٣٨٥ هـ
- من خلال هذا النظام تم تحديد مجموعة من القوائم الواجب تقديمها مراجعة من قبل محاسب قانوني

ماهي هذه القوائم؟؟؟

- حدد النظام كذلك مجموعة من القواعد لاختيار وتعيين المحاسب القانوني وكذلك مسؤولياته وحقوقه
- عام ١٣٨٨ هـ تم اصدار الشروط الواجب توافرها بالحاصلين على التراخيص

لم تتضمن هذه الشروط اجتياز اي اختبار مهني بل كان التركيز كامل على التاهيل العملي فقط

المرحلة الثانية: صدور نظام المحاسبين الأول

- يعتبر اول تنظيم مهني حقيقي حيث قرر النظام مجموعة من اللجان لاصدار التراخيص والاشراف على المهنة وتطويرها (١٣٩٤)
- خلال هذه السنوات شهدت المملكة مجموعة من التطورات الاقتصادية سواء في مجال عائدات البترول وما له من تاثير على زيادة الاقتصاد القومي

المرحلة الثالثة: مشروع تطوير مهنة المحاسبة و المراجعة

■ هذا المشروع تم تبنيه من قبل وزارة التجارة في عام ١٤٠٠ و تم اعتماد ثلاث مراحل للتطوير وهي تعتبر الاساس الحقيقي للنظام الحالي

■ سؤال الواجب على هذه المرحلة

■ انتهى هذا المشروع بصدور النظام الحالي للمحاسبين القانونيين الصادر في عام ١٤١٢ هـ

نظام المحاسبين القانونيين

المادة الأولى

- لا يجوز لأي شخص طبيعي أو معنوي مزاولة مهنة مراجعة الحسابات إلا إذا كان اسمه مقيدا في سجل المحاسبين القانونيين لدى وزارة التجارة

نظام المحاسبين القانونيين: القيد في السجل

■ المادة الثانية: شروط القيد في السجل

- ١ - سعودي الجنسية. (هل يعني ذلك ان غير السعودي لا يحصل على الزمالة السعودية؟)
- ٢ - كامل الأهلية.
- ٣ - حسن السيرة والسلوك
- ٤ - حاصلًا على درجة البكالوريوس (تخصص محاسبة) أو أي شهادة أخرى تعتبرها الجهة المختصة بمعادلة الشهادات معادلة لها.

نظام المحاسبين القانونيين

■ المادة الثانية: تابع لشروط القيد

- ٥- لديه خبرة عملية في أعمال محاسبية بعد الحصول على المؤهل المشار إليه في الفقرة "٤" السابقة لدى إحدى الجهات التالية

:

- أ - مكاتب المحاسبين القانونيين التي تعتمد عليها الهيئة وذلك لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات تخفض إلى سنتين إذا كان طالب القيد حاصلًا على درجة الماجستير في المحاسبة أو ما يعادلها وإلى سنة واحدة إذا كان حاصلًا على الدكتوراة في المحاسبة أو ما يعادلها.

- ب- الجهات الحكومية أو الشركات أو المؤسسات الفردية طبقاً للشروط والتمدد التي تحددها اللائحة التنفيذية على ألا تقل عن التمدد المشار إليها في الفقرة أ (السابقة).

- ٦- عضواً أساسياً بالهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

- ٧- متفرغاً لمزاولة المهنة

لائحة النظام: مدد الخبرة

الخبرة العملية التي تقضى في الجهات الآتية ما يلي :

- أولاً : مكاتب المحاسبين القانونيين :
- ١- أن يكون قد مضى على تسجيل المكتب ومزاويلته العمل خمس سنوات على الأقل.
- ٢- أن يكون لديه الجهاز الفني المؤهل والمتفرغ للعمل.
- ٣- ألا يكون قد صدر ضد المكتب أحكام في مخالفات مخلة بسلوك وآداب المهنة.

لائحة النظام: مدد الخبرة

■ ثانيا : الجهات الحكومية والشركات المساهمة :

■ ١- أن تكون قد قضيت في عمل ذي طبيعة إشرافية على أعمال المحاسبة والمراجعة مثل المراجعة الداخلية والإدارة المالية.

■ ٢- ألا تقل هذه المدة عن أربع سنوات إذا كان طالب القيد حاصلا على درجة البكالوريوس (تخصص محاسبة) أو ما يعادلها تخفض إلى سنتين إذا كان حاصلا على درجة الماجستير في المحاسبة أو ما يعادلها وإلى سنة إذا كان حاصلا على درجة الدكتوراة في المحاسبة أو ما يعادلها.

لائحة النظام: مدد الخبرة

■ ثالثا : الشركات الأخرى والمؤسسات الفردية :

- ١- أن يكون قد مضى على تسجيل المنشأة بالسجل التجاري مدة لا تقل عن خمس سنوات.
- ٢- أن يكون للمنشأة حسابات يتم مراجعتها من قبل مراجع حسابات.
- ٣- أن تكون قد قضيت في عمل ذي طبيعة إشرافية على أعمال المحاسبة والمراجعة مثل المراجعة الداخلية والإدارة المالية.
- ٤- ألا تقل هذه المدة عن خمس سنوات إذا كان طالب القيد حاصلا على درجة البكالوريوس (تخصص محاسبة) أو ما يعادلها تخفض إلى سنتين إذا كان حاصلا على درجة الماجستير في المحاسبة أو ما يعادلها وإلى سنة إذا كان حاصلا على درجة الدكتوراة في المحاسبة أو ما يعادلها.

لائحة النظام : المقصود بالتفرغ

ما المقصود بالتفرغ ؟

- للمحاسب القانوني المقيد في سجل المحاسبين القانونيين أن يزاول الأعمال التي لا تتعارض مع قواعد سلوك وأداب المهنة طبقاً للضوابط التالية :
- ١- أن تكون هذه الأعمال من الأعمال المهنية المكملة لطبيعة عمله ، مثل تقديم الدراسات والاستشارات المالية والمحاسبية والإدارية والأعمال ذات الطبيعة القائمة على الاستشارة.
- ٢- أن تكون هذه الأعمال من النشاطات الاقتصادية غير المهنية ، مثل تملك الأوراق المالية و تملك المزارع والعقارات والاشتراك في الشركات على أن يلتزم بالشروط التالية :
- ٢/١ أن يعهد بالإدارة إلى شخص متفرغ ولا يمارس الإدارة.
- ٢/٢ أن يفصح عن طبيعة نشاطه لعملائه وذلك بإبلاغهم عن الشركات المشارك فيها وتزويد وزارة التجارة بأنواع الأنشطة والشركات المشارك فيها وأسماء شركائه في هذه الشركات مع تزويد الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بصورة من ذلك.

نظام المحاسبين القانونيين

■ المادة الثالثة : اجراءات القيد في السجل

■ لجنة النظر في طلبات القيد في سجل المحاسبين القانونيين برئاسة موظف من وزارة التجارة لا تقل مرتبته عن المرتبة الرابعة عشرة وعضوية:

- ١- مستشار قانوني سعودي يعينه وزير التجارة.
- ٢- محاسب قانوني سعودي يرشحه مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من المزاولين للمهنة مدة لا تقل عن خمس سنوات.

نظام المحاسبين القانونيين

■ المادة السادسة : التزامات المحاسب القانوني

■ أولاً: يجب على المحاسب القانوني المرخص له أن يزاول المهنة فعلاً وأن يخطر الجهة المختصة بوزارة التجارة بعنوان مكتبه وبكل تغيير يطرأ على هذا العنوان وذلك خلال المواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية ويترتب على عدم الإخطار في المواعيد المذكورة صحة إبلاغه على عنوانه الموجود بالوزارة.

■ ثانياً : يجب على المحاسب القانوني المرخص له أن يشعر الجهة المختصة بوزارة التجارة عند فتح أي فرع آخر له.

نظام المحاسبين القانونيين

■ المادة السابعة : التزامات المحاسب القانوني

■ يجب التوقيع على تقارير المراجعة الصادرة من المكتب من المحاسب المرخص له نفسه إذا كان فردا أو من الشريك الذي شارك أو أشرف على المراجعة فعلا بالنسبة لشركات المحاسبة ولا يجوز إنابة شخص آخر في التوقيع

نظام المحاسبين القانونيين

■ المادة الثامنة: التزامات المحاسب القانوني

يجب على المحاسب القانوني أن يتخذ اسمه الشخصي عنوانا لمكتبه ويجب وضع الترخيص الممنوح له في مكان بارز من المكتب.

نظام المحاسبين القانونيين

■ المادة التاسعة: التزامات المحاسب القانوني

- يجب على المحاسب القانوني فردا كان أو شركة - أن يقرن اسمه برقم الترخيص وتاريخه في جميع مطبوعاته ومراسلاته وجميع ما يصدر عنه من تقارير وبيانات ، كما يجب عليه أن يزود الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بالبيانات اللازمة عن نشاطه طبقا لما تحدده اللائحة التنفيذية.

نظام المحاسبين القانونيين

■ المادة العاشرة: التزامات المحاسب القانوني

- يجب على المحاسب القانوني التقيد بسلوك وآداب المهنة وكذلك بمعايير المحاسبة والمراجعة والمعايير الفنية التي تصدرها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
- يجب على المحاسب القانوني التقيد بالواجبات المحددة بموجب الأنظمة واللوائح.

نظام المحاسبين القانونيين

■ المادة الحادية عشر: التزامات المحاسب القانوني

- يلتزم المحاسب القانوني بحضور عدد من الندوات التي تحددها وتعقدها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
- (برنامج التعليم المستمر)

نظام المحاسبين القانونيين

■ المادة الثانية عشر: التزامات المحاسب القانوني

- يجب على المحاسب القانوني في جميع الأحوال الاحتفاظ بالأوراق المقدمة من العملاء وأوراق عمل المراجعة ونسخ من الحسابات الختامية وذلك لمدة لا تقل عن عشر سنوات من تاريخ إصدار تقريره عن كل سنة مالية تتم مراجعتها.

نظام المحاسبين القانونيين

المادة الثالثة عشر: التزامات المحاسب القانوني

- لا يجوز للمحاسب القانوني أن يراجع حسابات الشركات أو المؤسسات التي يكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها وذلك طبقا لما تحدده اللائحة التنفيذية.

لائحة النظام : الأشخاص والشركات المرتبطة

■ متى يكون الشخص أو الشركة مرتبطة بالمحاسب القانوني؟

- ١- الشركات والمؤسسات التي يكون المحاسب القانوني شريكا أو قريبا إلى الدرجة الرابعة بدخول الغاية لأحد المؤسسين أو أحد أعضاء مجلس الإدارة.
- ٢- الشركات والمؤسسات التي يساهم في تأسيسها أو التي يكون عضوا في مجلس إدارتها أو التي يقدم لها خدمات استشارية أو إدارية. ولا يشمل هذا الحظر تقديم خدمات الزكاة والضريبة لذات العميل وفي وقت واحد شريطة أن يتضمن خطاب الإتفاق ما يؤكد أن خدمات الزكاة والضريبة جزء من نطاق المهمة المتفق عليها ، وأن تعرض أتعاب المراجعة وخدمات الزكاة والضريبة على الجمعية العمومية للشركة لإقرارها.

درجات القرابة

الأصل المشترك (أب - جد)

الفرع الأول "أ" (ابن)	الفرع الأول "ب" (ابن)
درجة	درجة

الفرع الثاني "ج" (ابن الابن)	الفرع الثاني "د" (ابن الابن)
درجة	درجة

- ١- فدرجة القرابة بين الأصل المشترك والفرع الأول وهى قرابة الأب لابنه فهى من الدرجة الأولى
- ٢- ودرجة القرابة بين الأصل المشترك والفرع الثانى وهى قرابة الجد لحفيده فهى من الدرجة الثانية
- ٣- ودرجة القرابة بين الفرع الأول "أ" والفرع الأول "ب" وهى قرابة الأخ لأخيه فهى من الدرجة الثانية
- ٤- ودرجة القرابة بين الفرع الأول "أ" والفرع الثانى "د" وهى قرابة العم لابن أخيه فهى من الدرجة الثالثة
- ٥- ودرجة القرابة بين الفرع الثانى "ج" والفرع الثانى "د" وهى قرابة ابن العم لابن عمه فهى من الدرجة الرابعة

درجات القرابة

- قرابة المصاهرة: القرابة التي تربط بين – أحد الزوجين - واقارب الزوج الآخر فكل واحد من الزوجين قريب لأهل الزوج الآخر فأقارب احد الزوجين يعتبرون في نفس درجة القرابة والدرجة بالنسبة الى الزوج الاخر

لائحة النظام : الأشخاص والشركات المرتبطة

- ٣- الشركات المساهمة التي يمتلك المحاسب القانوني فيها أسهما ذات شأن خلال فترة مراجعته، وإذا قبل المراجعة فعليه قبل البدء في المراجعة التصرف في هذه الأسهم.
- ٤- الشركات والمؤسسات التي يكون المحاسب القانوني شريكا لأحد موظفيها أو لأحد كبار الشركاء فيها أو شريكا للشركة نفسها.
- ٥- الشركات والمؤسسات التي يكون المحاسب القانوني ناظرا لوقف أو وصيا على شركة لها حصة في تلك الشركات والمؤسسات.
- ٦- الشركات التي تماثل أنشطتها التجارية أنشطة الشركات التي يكون عضوا في مجلس إدارتها.

نظام المحاسبين القانونيين

■ المادة الرابعة عشر: التزامات المحاسب القانوني

■ لا يجوز للمحاسب القانوني مراجعة حسابات شركات المساهمة وحسابات البنوك والمؤسسات العامة إلا إذا مارس المهنة مدة لا تقل عن خمس سنوات بعد حصوله على الترخيص

نظام المحاسبين القانونيين

■ المادة الخامسة عشر: التزامات المحاسب القانوني

■ يسأل المحاسب القانوني عن تعويض الضرر الذي يصيب العميل أو الغير بسبب الأخطاء الواقعة منه في أداء عمله وتكون المسؤولية تضامنية بالنسبة للشركاء في شركات المحاسبة

نظام المحاسبين القانونيين

■ المادة السادسة عشر: التزامات المحاسب القانوني

- يجب على المحاسب القانوني (فردا كان أو شركة) توظيف نسبة معينة من السعوديين من مجموع موظفيه ، وتحدد اللائحة التنفيذية هذه النسبة دون إخلال بما يقضي به نظام العمل والعمال.

لائحة النظام : تعيين نسبة من السعوديين

- الم يتطلب نظام العمل والعمال والقرارات المنفذة له نسبة أعلى من النسب المبينة أدناه ؛ يجب على المحاسب القانوني المرخص له سواء كان فردا أو شركة مهنية توظيف نسبة من السعوديين من مجموع موظفيه الفنيين وفق ما يلي :

<u>النسبة</u>	<u>عدد الموظفين</u>
٢٠ %	من (١) موظف الى (٢٠) موظف
٢٥ %	من (٢١) ، ، الى (٣٠) ، ،
٣٠ %	من (٣١) فأكثر

- ويراعى أن يتم تطبيق النسبة ما بين ٢٠% - ٣٠% بشكل تدريجي خلال مدة أقصاها ثلاث سنوات ، وألا تقل الزيادة السنوية عن ٣٠% من هذه النسبة

نظام المحاسبين القانونيين

■ المادة السابعة عشر: التزامات المحاسب القانوني

- يجب على المحاسب القانوني إذا توقف عن مزاولة المهنة لأي سبب من الأسباب بصورة مؤقتة أو نهائية أن يخطر الجهة المختصة بوزارة التجارة بذلك خلال الثلاثين يوما التالية لتاريخ توقفه ويعتبر الترخيص منتهيا في حالة التوقف النهائي

ودون إخلال بالجزاءات المنصوص عليها في هذا النظام – يكون للجهة المختصة بوزارة التجارة صلاحية إصدار قرار إلغاء ترخيص كل محاسب توقف عن مزاولة المهنة ولم يتقدم بالاحطار المنصوص عليه في هذه المادة خلال الموعد المحدد بعد التحقق من الواقعة المستوجبة لذلك وسماع أقوال المحاسب وإذا أخطر المحاسب ولم يحضر خلال مدة الثلاثين يوما التالية لتاريخ إخطاره فيتم إلغاء ترخيصه دون سماع أقواله ويجوز التظلم من قرار إلغاء الترخيص أمام ديوان المظالم ، ولا يترتب على إلغاء الترخيص إلغاء العضوية بالهيئة.

نظام المحاسبين القانونيين

■ المادة الثامنة عشر: التزامات المحاسب القانوني

- في حالة توقف المحاسب القانوني عن مزاولة مهنته نهائيا أو لمدة يترتب عليها الإضرار بالعملاء أو الغير - تتم تصفية جميع المعاملات المتعلقة لديه والحقوق والالتزامات المترتبة على ذلك طبقا للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية

لائحة النظام : اجراءات التصفية

- عند توقف المحاسب القانوني الذي يمارس عمله منفردا سواء كان التوقف نهائيا أو لمدة يترتب عليها الاضرار بالعملاء أو بالغير ، دون اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في المادة الحادية عشرة من هذه اللائحة ، تقوم الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين:
- بحصر العمليات المعلقة لدى مكتبه وبيان الحقوق والالتزامات المترتبة على المكتب
- وتعيين محاسب قانوني مرخص له بمزاولة المهنة يتولى تصفية جميع العمليات القائمة في تاريخ التوقف وتصفية حقوق العاملين والالتزامات والحقوق الأخرى ،
- وتتولى الهيئة تحديد الأتعاب المستحقة لها وللمحاسب القانوني نظير هذا العمل.

نظام المحاسبين القانونيين

■ المادة الثامنة والعشرون : الجزاءات

■ أولاً : تطبق على من يخالف أحكام هذا النظام إحدى العقوبات المسلكية الآتية :

- اللوم ، الإنذار ، الإيقاف عن ممارسة المهنة مدة لا تزيد على ستة أشهر.
- شطب قيد المخالف من سجل المحاسبين القانونيين ، مع نشر القرار الصادر بعقوبة الإيقاف وعقوبة الشطب على نفقة المخالف في واحدة أو أكثر من الصحف المحلية

ماهي العقوبة السلوكية ؟

- تعرف العقوبة السلوكية بأنها: «جزاء تأديبي يمس الموظف العام في حياته الوظيفية، سواء بإنقاص مزاياها المادية، أو بإنهاء خدمته مؤقتاً أو نهائياً

نظام المحاسبين القانونيين

■ المادة الثامنة والعشرون : الجزاءات

- **ثانياً :** دون إخلال بالعقوبات المسلكية المنصوص عليها في هذا النظام ، وأي عقوبة أشد منصوص عليها في أنظمة أخرى ، يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سنة واحدة وبغرامة مالية لا تزيد على (مائتي ألف) ريال ولا تقل عن (خمسين ألف) ريال ، أو بإحداهما - كل شخص مقيد في سجل المحاسبين القانونيين خالف أحكام هذا النظام وشكأت المخالفة جريمة ، مع نشر قرار العقوبة الصادر على نفقة المخالف في واحدة أو أكثر من الصحف المحلية.

نظام المحاسبين القانونيين

■ المادة الثامنة والعشرون : الجزاءات

متى تشكل المخالفة جريمة ؟

- ١ - مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة دون الحصول على ترخيص.
- ٢ - مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة بعد إلغاء الترخيص أو شطبه أو إنتهائه ولم يتبع الإجراءات اللازمة للتجديد.
- ٣ - فتح أو إنشاء أو إدارة مكتب لمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة دون ترخيص.
- ٤ - تقديم بيانات غير مطابقة للحقيقة أو إستعمال طرق غير مشروعة كان من نتائجها منحه ترخيصاً لمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة أو أدت إلى تجديد الترخيص.
- ٥ - إستعمال وسيلة من وسائل الدعاية يكون من شأنها حمل الجمهور على الإعتقاد بأحقيته في مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة خلافاً للحقيقة.
- ٦ - إنتحال لقب من الألقاب التي تطلق عادة على مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة.

نظام المحاسبين القانونيين

من الذي يتولى التحقيق في المخالفات ؟

- تتولى لجنة مكونه من وكيل وزارة التجارة رئيسا ومستشار قانوني سعودي واحد اعضاء مجلس الادارة التحقيق مع المخالف ، فإذا تبين للجنة ان المخالفة تشكل جريمة فلا بد من إحالتها للجهات المختصة وبعد الحكم عليها تنتظر فيها اللجنة في المخالفة من الناحية المسلكية لأي مما ذكر أعلاه تصدر قراراً بإغلاق المكتب ، ويتم الآتي :
- ١ - قيام وزارة التجارة والصناعة بنشر قرار الإغلاق في واحدة أو أكثر من الصحف المحلية على نفقة المخالف.
- ٢ - التنسيق مع الجهات المختصة لإغلاق المكتب.
- ٣ - إحالة المخالفة إلى ديوان المظالم للنظر فيها ، وينشر الحكم في واحدة أو أكثر من الصحف المحلية على نفقة المحكوم عليه

نظام المحاسبين القانونيين :الجزاءات

■ من السابق يمكن تلخيص الجزاءات بالشكل التالي

لجنة من وكيل وزارة التجارة ، مستشار قانوني ، وعضو في مجلس ادارة الهيئة	
المخالفة لاتشكل جريمة	المخالفة جريمة تشكل لجنة ويتم اغلاق المكتب كما ذكر سابقا
يتم التحقيق مع المخالف	تحال للجهات المختصة
يتم تطبيق العقوبات المسلكية او حفظ اوراق المخالفة اذا رأت انها لاتستحق عقاب	بعد الحكم عليها من قبل الجهات المختصة
يحق للمخالف التظلم الى ديوان المظالم	يتم تطبيق العقوبات المسلكية + العقوبات المحددة بالبند ثانيا
	يحق للمخالف التظلم الى ديوان المظالم
في كل من الحالتين يوقع عقوبة الشطب ديوان المظالم	

نظام المحاسبين القانونيين :الجزاءات :احكام اخرى

■ يجوز لمن شطب قيده طبقاً لأحكام هذا النظام ولوائحه أن يطلب إعادة قيده بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ صدور قرار الشطب ، ويفصل في الطلب وزير التجارة وتتبع في إعادة القيد الشروط والإجراءات المقررة بالنسبة للقيد

■ لا تدخل مدة الإيقاف أو الشطب المنصوص عليهما في هذا النظام في حساب المدة الواجب توفرها فيمن يجوز له مراجعة حسابات الشركات المساهمة أو مراجعة حسابات البنوك والمؤسسات العامة المشار إليها في المادة الرابعة عشرة من هذا النظام.

نظام المحاسبين القانونيين :الجزاءات :احكام اخرى

- يختص ديوان المظالم بتوقيع عقوبة الشطب المنصوص عليها في هذا النظام ، كما يختص بنظر كافة الدعاوى التي تقام من أو على المحاسب القانوني لسبب يتعلق بمزاولة المهنة طبقا لأحكام هذا النظام.
- تباشر الجهة المختصة بوزارة التجارة إجراءات رفع الدعاوى أمام ديوان المظالم في المخالفة التي تنتهي فيها اللجنة المنصوص عليها في المادة التاسعة والعشرين إلى تطبيق عقوبة الشطب على المحاسب.

نظام المحاسبين القانونيين : احكام انتقالية

- المادة الرابعة والثلاثون :
يجوز لوزير التجارة الزام المحاسب القانوني بموافاة الوزارة بأي معلومات تطالبها للتأكد من أداء المحاسب لعمله طبقا لهذا النظام .

- المادة الخامسة والثلاثون :
يتم تنظيم التعاون بين المحاسبين المرخص لهم طبقا لهذا النظام وبين المحاسبين القانونيين غير السعوديين طبقا لما تحدده اللائحة التنفيذية .

نظام المحاسبين القانونيين : احكام انتقالية

■ المادة السادسة والثلاثون :

■ يستمر العمل بالتراخيص الصادرة للمحاسبين القانونيين قبل نفاذ هذا النظام شريطة أن يكون المرخص له مزاوياً للمهنة مع التزام مكاتب المحاسبة الأجنبية أفراداً أو شركات بما يلي :

- ✓ أ- مشاركة محاسب أو أكثر من المحاسبين القانونيين السعوديين المرخص لهم بمزاولة المهنة وذلك خلال سنتين من تاريخ العمل بهذا النظام والا اعتبر الترخيص الممنوح لهم منتهياً ، وتحدد اللائحة التنفيذية قواعد ونسبة مشاركة السعوديين في هذه المكاتب وسبل التأكد من تطبيقها .
- ✓ ب- أن يقيم المحاسب أو الشريك الأجنبي بالمملكة مدة لا تقل عن تسعة أشهر في السنة وأن يزاول المهنة فعلاً .

نظام المحاسبين القانونيين : احكام انتقالية

- المادة السابعة والثلاثون :
 - يلغى هذا النظام نظام المحاسبين القانونيين الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤٣ وتاريخ ١٣٩٤/٧/١٣ هـ وتعديلاته وكل ما يتعارض معه من أحكام .
- المادة الثامنة والثلاثون :
 - ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد تسعين يوما من تاريخ نشره ويصدر وزير التجارة اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذه.